بمحل لم يغلب وجود الما فيه ويكون ذلك مع قطع النظر عن قوله في الاصح فمعه يتعين تخريجه على رأي الرافعي فقط لا ذه ظاهر بالظن ودعوى بعضهم تخالفهما في الاعادة وانها على رأي الرافعي لا تجب وعلى طريقة النووي تجب لانه معذور ببقين غفله عن وجوب تقييد ما اطلقه هنا بما قدمه من ان الغلط انما يتحه شرط لصحة التيمم وهذا المسلك في نظري غير ما اولى من اطلاق بعضهم تخريج كلامه على الرأيين وبعضهم حصره على رأي الرافعي اما اذا بقي من الاول بقينة وان لم تكفه لطهارته فانه يجب عليه اعادة الاجتهاد ان احتاج اليها لان معه ما هو متيقن الطهارة فان كان على طهارته لم يجب اعادته الا ان يتغير اجتهاده قبل الحدث فله ان يصلي بتلك الطهارة لانتقاض الان بطلانها فهو كما لو احدث واجتهد وتغير اجتهاده قاله ابن العماد وهو ظاهر ثم اذا اعاده فان اتفق الاجتهاد ان فذاك وان اختلفا باتا ظن طهارة ما ظن نجاسته او لا فهو كالخلاف السابق **وللمرج** منه عدم العمل بالثاني وان كان اوضح من الاول لما فيه من نقض الاجتهاد بالاجتهاد ان غسل مما اصابه الاول ومن الصلاة بنجاسة ان لم يغسله وبهذا فارق جواز العمل بالثاني في نظيره من الثوب والقبلة واستنبط البلقيني من التعليل السابق ان محل عدم العمل بالثاني اذا لم يستعمل بعد الاول ما طهور بيقين او باجتهاد غير ذلك الاجتهاد لانتفاء التعليل حينئذ الذي ذكروه في هذا التصوير قال ولو ارمن تعرض له **قلت** وهو اوضح الذي به الوالد رحمه الله تعالى وعلم مما تقدم وجوب اعادة الاجتهاد لكل صلاة يريد فعلها نعم ان كان ذاكرا لدليله الاول لم يعده بخلاف الثوب المظنون طهارته بالاجتهاد فان بقاء بحاله **بمنزلة** بقاء الشخص متطهرا فيصلي ما شاء حيث لم يتغير ظنه سواء كان يستمر بجميعه او يمكنه الا ستتار ببعضه لكبره فتقطع منه قطعة واستتر بها وصلى ثم احتاج الى الستر لتلف ما استتر به فلا يحتاج الى اعادة الاجتهاد كما افتى به **كلام المجموع** وهو المعتمد خلافا لبعض المتاخرين وخرج ابن سريج من النص في تغير الاجتهاد في القبلة العمل بالثاني وفرق بما تقدم **ولو اخبره بنجسه** اي الما او غيره او باستعماله ولو على الابهام او بطهارته على التعيين قبل استعمال ذلك او بعده وفارق الابهام ثم التعيين هنا بان التنجس على الابهام والطهارة على الابهام لا يجوز استعمال واحد منهما وان استويا في الافادة الابهام في جواز الاجتهاد في كل منهما **مقبول الرواية** رجلا كان او امراة عبدا كان او حرا بصيرا كان او اعمى عن نفسه او عن عدل اخر بخلاف الكافر والفاسق والمجهول والمجنون والصبي ولو مميزا وفيما يعتمد المشاهدة فان رواية مميز لا تقبل ثم لو قال من هو من اهل التعديل اخبرني بذلك عدل فانه يوخذ به كما قاله الرافعي في شرح المسند ولو اخبر الصبي بعد بلوغه عما شاهده في صباه من تنجس انا ونحوه قبل وجب العمل به كما قتضاه في الزمن الماضي ايضا ومحل ما تقرر من عدم قبول من تقدم بالنسبة لاخبار هو عن فعل غيرهم فمن اخبر منهم عن فعل نفسه في غير المجنون كقوله بلت في هذا الانا قبل كما قاله جمع فيما سالي ما لو قال انا متطهر او محدث وكما يقبل خبر الذمي عن شاته بانه ذكاها وكاخباره عن فعل نفسه اخباره المتواتر بان كان جمعا يومن تواطيهم على الكذب على الاقبل لانه هو من حيث العلم لا من حيث الاخبار وعلما تقدم ان قول نحو الفاسق ممن ذكر طهرت الثوب مقبول الاخبار عن فعل نفسه خلافا لقوله طهر هذا الثوب انا او غسل الثوب وان جرى بعضهم على قوله في الشقيق **وبين السبب** في نجسه او استعماله او طهره كقوله كلب سبعا كان عاميا او فقيها موافقا للمخبر او مخالفا **كان فقيها** في باب تنجس المياه **موافقا** للمخبر في ذلك

اعتمادا حما بخلاف غير الفقيه المخالف او المجهول مذهبه فلا يعتمد من غير تبين لذلك لاحتمال ان يخبر بتنجس ما لم يتنجس عند المخبر ومثل ذلك ما لو كان المذكور الذي يخبر به قد وقع فيه نزاع واختلاف ترجيح فيكون الاوجه فيه انه لابد من بيان السبب لانه قد يعتقد ترجيح ما لا يعتد المخبر ترجيحه **وحينئذ** فيعلم من قولهم فقيها موافقا انه يعلم الراجح في مسايل الخلاف ويظهر ان محل ما تقدم بالنسبة للمقلد اذ هو الذي يعلم اعتقاده فينتظر هل المخبر يوافقه اولا اما المجتهد فيبين له السبب **مطلقا** وان عرف اعتقاده في المياه لاحتمال تغير اجتهاده وقد ذكرت الفرق بين ما هنا من وجوب التفصيل وعدمه ووجوبه في نحو ارده في شرح العباب ولو اختلف عليه خبر عدلين فصاعدا لما كان قال احدهما ولغ الكلب في هذا الاناء ونحو ذلك وكذبه الاخر وامكن صدقهما صدقا وحكم بنجاسة الماءين لاحتمال ان الولوغ في وقتين فلو تعارضا في **الوقت** بان عيناه عمل بقول او وقتهما فان استويا فالاكثر عددا فان استويا سقط خبرهما الورع وحكم بطهارة الاناءين كما لو عين احدهما كطهارة كان قال ولغ هذا الكلب وقت كذا في هذا الاناء وقال الاخر كان ذلك الوقت بيلدا خر مثلا ولو رفع نحو كلب راسه من اناء فيه مايع او ما قليل **وقد** يظن لو يتنجس ان احتمل نزطبه من غير عمل بالاصل والا تنجس ولو غلبت النجاسة في شيء والاصل فيه طاهر كثياب مدمني الخمر وستد بينين بالنجاسة ومجانبين وصبيان وحزازين حكم بالطهارة عملا بالاصل وان كان مما طردت العاده بخلافه كما ستعلمه في السرجين في اوانينا النجارة خلافا لما اورد ذي وحكم ايضا بطهارة ما عمت به البلوى كعرق الدواب ولعابها ولعاب الصغار **والمخ** وقد اشتهر استعمالا بتنجس الخزف ونحو ذلك ومن المايع المذموم غسل ثوب جديد وتحي وفوم من اكل نحو خبز والاقرب العفو في نجاسة متنجس نعم ما ارتفع عن منبته طاهر ولو وجد قطعة لحم في انا وخرقة في انا وحرقة يبلد لا يحوس فيه فيحي طاهرة او مرميه مكشوفة فنجسة اي انا وخرقة والمحوس بين المسلمين وليس المسلمون اغلب كذلك فان غلب المسلمون فطاهرة ولما ذكر الاجتهاد في نحو الما وهو مظروف ولا بد له من ظرف استطرد **الكلام** على ما يحل من الظروف فقال **ويحل استعمال** اي واتخاذ **اناء طاهر** من حيث كونه طاهرا في الطهارة وغيرها اجماعا وقد توضي عليه السلام من شن من جلد وشرب من خشب ومن مخضب من حجر فلا يرد المغصوب وجلد الادبي ونحوها وخرج بالطاهر النجس والمتخذ من جلد ميتة ويحرم استعماله في نحو ما قيل ولا بأس في الحرم هنا ما بأن من كراهة البول في الما القليل لوجود التضمخ بالنجاسة هنا وعدم ذلك ثم رأيت جلفي والاناء غير رطب او كثير لكنه يكرم ومحل ذلك كما في البسيط في غير ما اتخذ من عظم كالب وخنزير وما نتج منهما او من احدهما وحيوان اخر اما هو فيحرم استعماله مطلقا ولا يرد على المصنف لان المفهوم فيه **تفصيل** وكان يغني عنه مخالفة حكم المفهوم حكم المنطوق **الا ذهبا وفضة** اي انا هما **فيحرم** استعماله على الرجال والنساء والصبيان في اي طهارة وغيرها من غير ضرورة حتى يحرم على المكلف ان يسقي به مثلا غير مكلف والاستنجاء في كلامه منقطع ان نظرنا الى **التاويل** الخبر قال صلى الله عليه وسلم لا تشربوا في انية الذهب والفضة ولا تاكلوا في صحافها رواه الشيخان وبقاسهما ما في معناه فان دعت ضرورة الى استعمال المكروه منهما لجلاء بينه جاز وسواء كان الاناء صغيرا كبرا نعم الطهارة منه صحيحة والمالوف نحو حلال الا ان التحريم للاستعمال لا خصوص ما ذكر ويحرم اتخاذ الطيب منه بحيث يعد اناء له وجلوسه بقربه بحيث يعد متطيبا بهما حتى لو جلست بقربه ووضع ثيابها عليها كان مستعملا لها ويحرم تجميل البيت بها ايضا والحيلة كما في المجموع في ذلك

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)